**الاستغلال المختلط للمرافق العامة**

في هذه الطريقة تعهد السلطة الادارية الى فرد او شركة إدارة مرفق عام واستغلاله ، مع ابقاء الايرادات للادارة وتحملها للخسائر والمخاطر الناتجة عن ادارة المرفق، اما مدير المرفق فيأخذ مقابل إدارته المرفق مبلغا معينا من المال او نسبة معينة من صافي الأرباح او رأس المال ، أو أي مقابل أخر على النحو الذي يتفق عليه في العقد ، وعلى الرغم من أن العقد يعد من العقود الادارية ويخضع الى قواعد القانون العام ،إلا أن العاملين في المرفق لايحملون صفة الموظف العام .

وهذه الطريقة تقترب من طريقة الامتياز بوجود هيئة خاصة تتولى ادارة المرفق العام وليس الادارة . كما انها تقترب من الادارة المباشرة في أن الادارة هي التي تقوم بإنشاء وتجهيز المرفق بالآلات والأدوات المناسبة والإنفاق المالي عليه وهي التي تتحمل مخاطر المشروع المالية وهي التي تؤول إليها أرباح المشروع. اما عن الاختلاف بينها وبين عقد الامتياز ،فيمكن تمييز كل منهما عن الأخر في إدارة المرفق العام ذلك لأنه في طريقة الامتياز يكون الملتزم هو الذي يقدم رأس مال المشروع وإدارته وإما هنا فان الادارة هي التي تتولى تقديم رأس المال وإذا شارك به الملتزم فان مشاركته تكون محدودة .

ان نظام الادارة اعلاه لم يلق طريقه للتطبيق وذلك بسبب عدم وجود اسباب جدية يمكن ان تشجع الادارة على اتباعه ، رغم ذلك فقد وجدت بعض تطبيقاته على نطاق ضيق كادارة الاذاعة المصرية للفترة مابين (1932،1947).غير أن هذه التجربة اثبتت ان هذا النظام لم يحقق الاهداف المرجوة منه اضافة الى انه يحتاج الى مبالغ كبيرة